موظفو الاونروا من الفلسطينيين) من قبل قوات الأمن، ويساعد السكان نفسياً بجعلهم يشعرون بأنهم أقل تعرضاً للخطر.

٣٩ ـ ولذلك طلبت إلى المفوض العام للاونروا أن يدرس إضافة موظفين دوليين آخرين إلى ملاك الاونروا في الاراضي المحتلة، وذلك ضمن الهياكل الادارية الحالية للاونروا، بغية تحسين المساعدة العامة المقدمة الى اللاجئين. والامر متروك للمفوّض العام للبتّ في عدد وتوزيع هؤلاء الموظفين الدوليين الاضافيين في ضوء الحاجة الملموسة والموارد المتاحة. وأود أن أحث، أيضاً، الدول الاعضاء على الاستجابة، بسخاء، للنداء الذي سوف يضطر المفوض العام إلى توجيهه، طلباً للاموال، لتمويل أولئك الموظفين الاضافيين.

٤٠ ـ ومن الضروري، ايضاً، أن تحترم اسرائيل امتيازات وحصانات الاونروا بكاملها، لا سيما حق موظفيها في حرية الحركة في جميع الظروف، وحرية مبانيها ومنشآتها، وان تتيح وصولهم، في جميع الاوقات، إلى المسؤولين في إدارة الاحتلال. وقد كان السيد غولدينغ وزملاؤه شهوداً على حالات أليمة في قطاع غزة، حيث جعل منع التجول الذي فرضه جيش الدفاع الاسرائيلي من المستحيل، وفي أحسن الاحوال من الصعب والخطر، على الأونروا إجلاء الجرحى والمرضى، ونقلهم إلى المستشفيات، أو ايصال الأغذية إلى المخيمات.

٤١ ـ واني إذ أبدي هذه الملاحظات المتصلة بالاونروا، أدرك ضرورة عدم إهمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة غير اللاجئين المسجّلين (نحو ثلث السكان الفلسطينيين في غزة ونحو الثلثين في الضفة الغربية). فأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية أفضل بوجه عام من أحوال اللاجئين، ولا سيما سكان المخيمات ، ولكنهم يواجهون الاحباطات السياسية ذاتها التي يواجهها اللاجئون، وهم عديمو المناعة بذات الدرجة إزاء سلطات الأمن، ويعانون، أيضاً، من الجوانب الاقتصادية والادارية للاحتلال. وهم يستفيدون من أنشطة لجنة الصليب الاحمر الدولية (التي لا تميّز بين اللاجئين وغير اللاجئين) ووكالات طوعية متنوعة، ولكنهم مستثنون، في العادة، من ولاية الأونروا، ويبدو من المستصوب، في الظروف الراهنة، كما حدث في مناسبات معينة في الماضي، أن يسمح للمفوض العام بتقديم المساعدة الانسانية قدر الامكان، على أساس طارىء وكتدبير مؤقت إلى غير اللاجئين الذي هم في حاجة ماسة إلى المساعدة، بسبب الاضطرابات الاخيرة.

٤٢ ـ وأشير في الفقرة ٣٣ أعلاه إلى امكانية نشر مراقبين عسكريين للأمم المتحدة. وأبدى بعض الفلسطينيين الذين استشيروا في هذا الأمر تأييدهم لهذا الاجراء، بوصفه سبيلاً لرصد أنشطة قوات الأمن الاسرائيلية (والأمل في ردعها)، وتقديم مساعدة عامة إلى السكان المدنيين. صحيح، ان باستطاعة هؤلاء المراقبين أن يقدموا، عن خبرة، معلومات عن الشؤون العسكرية (على الرغم من أنهم لهذا الغرض يحتاجون على الأقل إلى قدر من التعاون من السلطة القائمة بالاحتلال)، ولكنهم، من نواح أخرى، وخصوصاً من حيث قصر جولات خدمتهم وعدم معرفتهم بتلك المناطق، لايصلحون كثيراً لتقديم مساعدة عامة ذات طابع مدني أساساً. وعلى أية حال، فإن اسرائيل التي سوف يلزم الحصول على موافقتها، قد أعربت، حتى الآن، عن معارضتها الثابتة لأي اقتراح من هذا القبيل.

٤٣ ـ أما عن الحماية بالنشر، فقد ركز الفلسطينيون كثيراً على الحاجة إلى النشر عن الحالة في الاراضي المحتلة. وأشاروا إلى ضرورة زيادة النشر وإلى أن هذا سوف يكون مفيد الأثر، سواء في ممارسات اسرائيل في الاراضي المحتلة أو في استعدادها للتفاوض على تسوية سياسية. والحقيقة، أن التطورات الاخيرة في الاراضي المحتلة قد لقيت تغطية وافية من وسائط الاعلام الاسرائيلية، والدولية. ومن الاهمية بمكان أن تواصل الوسائط الدولية الوصول إلى الاحداث دون عائق.

٤٤ ـ واقترح بعض الفلسطينيين الذين استشيروا أن يعين الامين العام شخصاً أشبه بـ «أمين مظالم» يكون تابعاً للأمم المتحدة ويقيم في الاراضي المحتلة. وهذا التعيين يمكن أن يكون خطوة قيّمة اذا كانت اسرائيل مستعدة للتعاون، بشكل كامل، مع هذا المسؤول المختص، والاستعانة بمساعيه الحميدة في معالجة المشاكل الكثيرة التي يثيرها الاحتلال. وتتساوى هذه الفكرة مع امكانيات أخرى من هذا النوع، مثل ممارسة الأمم المتحدة وصاية، أو ايجاد إدارة مؤقتة تتبع الأمم المتحدة وتكون لها قيمتها في المستقبل؛ ولكن إمكانية تنفيذ كل هذه الافكار تتوقف على كامل موافقة اسرائيل وتعاونها.